

## اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية في بلدان نامية مختارة بظل تأثير متغيرات اقتصادية دولية معاصرة للفترة (1985\_2013)

قيس ناظم غزال  
قسم الاقتصاد الزراعي/كلية الزراعة والغابات/جامعة الموصل -العراق

Email: [rehalaltaee@yahoo.com](mailto:rehalaltaee@yahoo.com)

[Kays.1959@yahoo.com](mailto:Kays.1959@yahoo.com)

### الخلاصة

لقد تعددت الآراء التي درست موضوع اتجاهات التجارة الخارجية الزراعية في البلدان النامية بظل تأثير متغيرات اقتصادية دولية معاصرة، فمن هذه الآراء تشير الى ان هذه المتغيرات تحمل العديد من الفرص والمخاطر اذ تميل كفة المخاطر الى الدول النامية، ولكن ما يزال هناك دور كبير وفعال بالنسبة لهذه الدول يجب ان تقوم به وبفعالية كبيرة لتعظيم المنافع وتقليل المخاطر سواء كانت اقتصادية ام اجتماعية، ومن هذا الشأن اعتمدت دراستنا على فرضية مفادها ان المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة احدثت تأثيرات متباينة في التجارة الخارجية الزراعية وفي عدد من البلدان النامية خلال المدة 1985-2013، ومن اجل اثبات فرضية البحث تم اختيار عدد من هذه البلدان شملت كل من مصر، الاردن، تركيا، تونس، المغرب، تايلاند، ماليزيا، اندونيسيا، وفيها تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية في تقدير الظاهرة قيد الدرس ولكل بلد على انفراد كونها تعكس التغيرات الحاصلة في تجارتها الخارجية بحسب مالها من خصائص وسمات تختلف من دولة إلى أخرى.

الكلمات الدالة: تجارة خارجية زراعية، بلدان نامية، متغيرات اقتصادية دولية معاصرة.

تاريخ تسلم البحث 2017/9/20، وقبوله 2018/4/26

### المقدمة

شهد العالم منذ منتصف عقد الثمانينات من القرن الماضي موجات متعددة من التغيرات والتطورات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي احدثت تغيرات كبيرة في واقع العديد من الاقتصادات النامية ولاسيما في نظامها التجاري، وذلك تطلب منها اقامة علاقات تجارية مع العديد من البلدان الاجنبية بهدف تعزيز حالة التعاون التجاري معها، والتي اطلق عليها اسم المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، وهذه المتغيرات وضعت الاقتصادات النامية أمام عدد من التحديات العالمية والتي يتطلب الامر مواجهتها سواء على مستوى القطاع الخاص أو العام والادارات العليا بمختلف مستوياتها الاقليمية والقومية، ومن هذا الشأن تظهر عملية المواجهة مع الاقتصادات الاجنبية في ظل المتغيرات الدولية المذكورة مع الاخذ بنظر الاعتبار اعتماد مختلف السبل والسياسات اللازمة للتعامل مع التطورات الاقتصادية والتجارية الحديثة التي افرزتها المتغيرات الدولية التي جاءت بها المنظومة الرأسمالية العالمية. تتلخص مشكلة البحث في طبيعة القيد الذي تواجهه البلدان النامية في مجال تجارتها الخارجية الزراعية الذي يتمثل في تدني مقدرتها على زيادة وتنويع انتاجها وصادراتها الزراعية بفعل عوامل داخلية تتمثل في عدم كفاءة اداء سياساتها المحلية المتبعة في هذا الشأن، وعوامل خارجية تتعلق بطبيعة الظروف الجديدة التي افرزتها المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة التي تتمثل في قيام البلدان المتقدمة باقامة تكتلات حمائية لمنتجاتها الزراعية واعتمادها ادوات السياسة الزراعية التجارية في مواجهة ومنافسة المنتجات الزراعية المصدرة اليها من البلدان النامية، ورفع اسعار المواد الغذائية التي تستوردها هذه البلدان التي تشكل وارداتها نسبة كبيرة من احتياجاتها الغذائية فضلاً عن عدم مقدرة البلدان النامية من تصميم سياساتها التجارية في خدمة تنميتها الزراعية وبما يتفق مع اهدافها الوطنية. ومن هذا الشأن تتضح اهمية البحث من اهمية التجارة الخارجية الزراعية التي حظيت باهتمام العديد من الاقتصاديين على اختلاف مدارسهم الفكرية وفيها احتلت الصادرات الزراعية اهمية خاصة ضمن الاطار العام للتجارة الخارجية الزراعية لأنها تعكس طبيعة الهيكل الانتاجي للبلد المصدر، واسهامها في تحقيق النمو الزراعي، وتظهر اهمية الاستيراد الزراعي في توفير امدادات غذائية افضل وارخص سعراً وفي توفير الامن الغذائي وتزويد من دفع التكنولوجيا والاستثمارات الزراعية وذلك يحفز النمو الاقتصادي بشكل عام والزراعي بشكل خاص، إذ اتضح تاريخياً ان ارتفاع معدل النمو الزراعي وزيادة معدلات الدخل القومي يؤثران في نمط التجارة الخارجية الزراعية في ظل تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة. من اهم البحوث والدراسات التي اجريت في هذا الشأن دراسة Stuteski & Others عام 2000 عن "سياسات منظمة التجارة العالمية والبلدان النامية" اوضحوا فيها تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة في النظام التجاري الدولي متعدد الاطراف للمدة 1986-1994 الذي ادى الى حدوث تغير هيكلي في الاسواق

العالمية للمنتجات الزراعية فضلاً عن دور هذه المتغيرات في تحقيق عدد من الانجازات منها تخفيض التعريفات الجمركية وازالة الحواجز غير الجمركية ودعم الانتاج والصادرات الزراعية مما اسهم في تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية وزيادة فرص نفاذها الى الاسواق العالمية، ووضح الباحثون التأثير الكلي للمتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة إذ انها عملت على دمج الاقتصادات العالمية مع اقتصادات البلدان النامية وساهمت في تحرير التجارة التي أدت الى تحسين وصول المنتجات الزراعية الى الاسواق العالمية وجعلت الصادرات الزراعية اكثر قدرة على المنافسة في هذه الاسواق مما ساهم في تنميتها، وليس هناك شك في ان المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة اسهمت اسهاماً كبيراً في تخفيض الحواجز امام التجارة العالمية ومع ذلك فإن البلدان النامية لا تزال غير قادرة على اختراق اسواق البلدان المتقدمة، ووضحت دراسة الحشماوي عام 2006 "الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية" والتي بين فيها بأن للمتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة تأثيرات ايجابية وسلبية في التجارة الخارجية الزراعية في البلدان النامية، فمن ايجابياتها انها توفر فرص عديدة لصادرات الدول النامية من المنتجات الزراعية لدخول اسواق الدول المتقدمة وأسواق اخرى وتعمل على حماية المنتجات الزراعية في هذه الدول من سياسة الاغراق واخيراً تعمل على تحفيز انتاج المنتجات المحلية من الحبوب إلى مستويات الانتاج والجودة وكفاءة تخصيص الموارد لمواجهة المنافسة الشديدة التي يفرضها نظام تحرير التجارة الدولية، اما سلبياتها فهي تأكل المزايا الخاصة التي كانت تتمتع بها الدول النامية بميزة نسبية في ظل النظام السابق للنفاذ الى اسواق الدول المتقدمة ولاسيما في إنتاج المنتجات الزراعية، وتعمل على رفع اسعار المنتجات الزراعية عالمياً وهذا يؤثر سلباً في اقتصادات الدول النامية المستوردة لهذه المنتجات، وبينت دراسة الجبوري عام 2006 تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة في أداء القطاع الزراعي وهي إلغاء الدعم عن المنتجات الزراعية في مجالي الانتاج والتصدير ورفع الحماية الجمركية بهدف تسهيل النفاذ الى الاسواق الخارجية وهذه العوامل عكست آثارها غير الايجابية في اقتصادات البلدان النامية ولاسيما في القطاع الزراعي، والتي تمثلت في التدهور المستمر في معدلات الاكتفاء الذاتي من الغذاء وانخفاض صادرات المنتجات الزراعية وزيادة الاستيرادات منها مما ادى الى زيادة معدلات العجز في الموازين التجارية الزراعية، وقد اشار الباحث الى ان إلغاء الدعم عن الصادرات من قبل البلدان الصناعية أدى الى تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة للدول النامية المستوردة للأغذية، وذلك أسهم في تدهور القوة الشرائية لوحدة النقد العربية والى انخفاض معدلات الادخار والاستثمار المحليين وتزايد الاستعانة بالمدخرات الاجنبية مما يعمق حالة التبعية للاقتصادات الاجنبية. ووضحت الدراسة بأن البلدان النامية ليس لها القدرة على تصدير السلع الزراعية بسبب تدني جودتها وعدم مقدرتها على منافسة السلع المماثلة لها في الدول المتقدمة، لذا ستكون الفائدة لصالح البلدان الصناعية في حالة تحرير تجارة السلع الزراعية، وان المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة ستؤدي الى تهميش دور البلدان النامية في ظل النظام الاقتصادي الدولي الجديد وسيكون الطرف الاقوى والموجه والمتحكم هو الدول الصناعية والمتقدمة، وأشار المحيشي عام 2007 في بحثه عن "تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية في أداء القطاع الزراعي لدول المغرب العربي (تونس، المغرب، موريتانيا)" الى ان القطاع الزراعي فيها من اكثر القطاعات الاقتصادية التي تأثرت بالمتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة مثل التخفيضات الجمركية على بعض المنتجات الزراعية والقيود المفروضة من جراء سياسات الحماية وتأثرت الصادرات الزراعية لدول المغرب العربي بالتوسع الحاصل في رفعة المنافسة التي تتعرض لها السلع الزراعية العربية بسبب انفتاح اسواقها امام المنتجات الزراعية الاخرى فضلاً عن إلغاء الدعم الممنوح للصادرات الزراعية في الدول المتقدمة وتخفيض مبالغ الاعانات الممنوحة للمنتجين الزراعيين الامر الذي ادى الى زيادة تكاليف الانتاج الزراعي في معظم الدول العربية والنامية وذلك الحق اضراراً كبيرة بالأفراد من ذوي الدخل المنخفضة في الدول المستوردة للسلع الزراعية لا سيما دول المغرب العربي، ووضحت الدراسة ايضاً ان الدول المذكورة واجهت ازمت حقيقتية في قطاعاتها الزراعية منها الاعتماد التام على دول العالم الخارجي في استيراد مدخلات القطاع الزراعي لصعوبة انتاجها محلياً وارتفاع تكاليف انتاجها وتزايد مديونتها الخارجية أثر تزايد مبالغ القروض الخارجية لدول المغرب العربي من مؤسسات التمويل الدولية مما نتج عن ذلك تزايد التبعية الزراعية العربية الى الخارج، وفي عام 2010 كتب Binod Karmacharya بحثاً بعنوان "اصلاح سياسات التجارة الزراعية في اطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية" بين فيه ان السياسة التجارية الزراعية في البلدان النامية يجب ان تعمل ضمن اطار المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، لأن صادراتها الزراعية قد شهدت عدداً من الصدمات الاقتصادية فضلاً عن عدم مقدرتها على منافسة صادرات الدول المتقدمة بسبب التعريفات الجمركية المرتفعة والقيود الكمية والحصص التعريفية

واعانات التصدير المشوهة، مما ولد آثاراً سلبية في الأمن الغذائي ومن ثم ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعي مع تزايد معدلات انفاق الفرد النامي على الغذاء وارتفاع اسعار المنتجات الزراعية التي تستوردها البلدان النامية، ووضح ايضاً ان الآثار السلبية لهذه المتغيرات ستكون مضاعفة في اقتصادات البلدان النامية ذات الكثافة السكانية العالية والدخول المنخفضة لأنها ستفقد الى خلق تشوهات واسعة تسود اسواق صادرات المنتجات الزراعية وتجعل المنتجين لا يحصلون الا على قدر معين من الاجور، وفي الوقت نفسه كان الغاء الدعم الممنوح على المدخلات الزراعية وتحرير اسعار المخرجات في البلدان المتقدمة سبباً في حدوث آثار اقتصادية غير مرغوب بها في واقع الزراعة النامية تمثلت في زيادة عجزها الغذائي، ومن اجل مواجهة هذه الآثار يجب على البلدان النامية العمل ضمن سياسات المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة التي جاءت على وفق اتفاقية اوروغواي، عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية الزراعية الاساسية التي تؤدي الى استقرار اسعار المنتجات المحلية وتدعيم القدرة التنافسية للصادرات الزراعية النامية في اسواق الدول المتقدمة، وأوضحت اليونس عام 2010 في دراستها عن "واقع الاداء الزراعي في بعض البلدان النامية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية للمدة 1985-2007" بأن للمتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة تأثيرات ايجابية وسلبية في تجارة المنتجات الزراعية في البلدان النامية فمن ايجابياتها تستفيد البلدان النامية المعتمدة على صادرات المنتجات الزراعية من فتح الأسواق العالمية نتيجة لتخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية ومن فتح الأسواق امام صادراتها ومن ضبط قواعد السلوك فيما بينها ومن وضع محكمة لتسوية المنازعات الناشئة عن العلاقات التجارية اعتماداً على القيود العامة في الاتفاقية الدولية، وتؤدي الزيادة في اسعار المنتجات الزراعية في الاجل المتوسط الى زيادة ايرادات بعض البلدان النامية المصدرة لهذه المنتجات من خلال زيادة الانتاجية والانتاج الكلي ومن ثم زيادة معدل الاكتفاء الذاتي وانخفاض الواردات من السلع الزراعية مما يشجع على الاستثمار الزراعي وتستفيد البلدان النامية من برامج الاصلاح الاقتصادي والتجاري وتتمتع بدعم منظمة التجارة العالمية والمؤسسات الدولية الاخرى والخاصة بتنمية ورفع استجابة الاقتصاد المحلي لمواجهة متطلبات تحرير التجارة العالمية من خلال برامج الاصلاح الاقتصادي وبرامج التكيف الهيكلي. أما سلبياتها فهي الزيادة المحتملة في اسعار المنتجات الزراعية نتيجة خفض الدعم الممنوح للإنتاج الزراعي الذي يؤدي الى ارتفاع قيمة استيرادات البلدان النامية من السلع الغذائية ومن ثم تدهور في معدلات تبادلها التجاري، وصعوبة منافسة الدول النامية للمنتجات المستوردة من الخارج لأنها تنتج بتكلفة اقل وبجودة افضل مما سيكون له اثار سلبية في المنتجات المحلية الامر الذي يساهم في زيادة معدلات البطالة، واخيراً تأكل الافضليات التجارية الممنوحة لبلدانها في البلدان المتقدمة (مثل الدول ذات الاعتماد التجاري على دول الاتحاد الاوروبي والمرتبطة معها باتفاقيات شراكة ثنائية او إقليمية) نتيجة لمنافسة هذه البلدان من قبل بلدان نامية اخرى، ووضح الحياي عام 2013 في دراسته الموسومة "واقع تجارة الحبوب الاستراتيجية في بعض البلدان النامية بظل تأثير سياسات العولمة" ان المتغيرات الاقتصادية الدولية ستؤدي الى تحقيق نمو كبير في معدلات التجارة العالمية تزامناً مع تحقيق معدلات نمو في الدخل العالمي، الا ان مكاسب التجارة هي اكبر بكثير من مكاسب الدخل لأن تحرير التجارة سيؤثر في التجارة مباشرة في حين ان آثار الدخل ستتوازن بين المكاسب والخسائر بالنسبة لمختلف الفئات، وان تجارة السلع قد تزداد بنسبة 12% على النطاق العالمي وذلك لتأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة فيها، إذ تحققت زيادة في مكاسب التجارة الدولية بلغت قيمتها 745 مليار دولار سنوياً. اما الصادرات العالمية فمن المتوقع ان تنمو بنسبة 10% من حيث القيمة، ويتوقع ان تنمو الصادرات من حيث القيمة بنسبة 8% في امريكا الشمالية و 10.3% في دول الاتحاد الاوروبي، و 9.7% في جميع المناطق الاخرى من العالم بما فيها الدول النامية، وبالنسبة لتجارة السلع الزراعية بشكل خاص يتوقع الباحث ان يترتب على الاخذ بسياسات المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة المتعلقة بتحرير التجارة في السلع الزراعية، فتح الأسواق بصورة افضل من ذي قبل ولاسيما بالنسبة للدول المتقدمة، مما يؤدي الى انعاش اقتصاديات الدول النامية بصورة عامة، وتتوقع كل الدراسات في هذا المجال بأن الدول كافة ذات الكفاءة في مجال التصدير الزراعي ستستفيد من البيئة المتحررة المتوجهة نحو السوق العالمية مثل مجموعة كيرنير، وكذلك قد تستفيد الدول النامية الاخرى التي تمتلك قطاعات زراعية تتمتع بإمكانيات قوية مثل الصين وكينيا وجنوب افريقيا اذا ما نفذت اجراءات وبرامج التصحيح الهيكلي الضرورية لتنمية القطاعات الانتاجية الزراعية المحلية، وبجمع الآثار الناجمة عن المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة في الامد القصير كافة تتوصل الدراسة الى ان الاتحاد الاوروبي سيكون اول الكاسبين، ويتوقع ان يحصل على اكثر من 28 مليار دولار سنوياً نتيجة لخفض الدعم ثم اليابان بالمرتبة الثانية نتيجة خفض الحماية العالية للواردات، اما في جانب الخسائر فان الصين وبعض الدول النامية تخسر مبالغ قليلة، في حين

تعاني دول نامية قليلة (مستوردة صافية للغذاء) من خسائر اجمالية وان معظم الدول تستطيع ان تكسب بخفض دعمها للإنتاج الزراعي، كما ان معظمها أيضاً تصدر بعض الاغذية حتى لو كانت مستوردة صافية للأغذية، وان الدول جميعها بحاجة الى خفض دعمها للإنتاج اذا كانت تتحاشى الخسائر وتسعى لتحقيق مكاسب من التجارة الزراعية. يهدف البحث الى تقدير وتحليل العوامل المؤثرة في التجارة الخارجية الزراعية في عدد من البلدان النامية خلال المدة 1985-2013 بظل تأثير عدد من المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة.

نشأة المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة: اختلف الباحثون في تأريخ نشوء هذه المتغيرات وفي ذلك عدة آراء منها:

الاول: يرى هؤلاء الباحثون ان هذه الظاهرة قديمة، عمرها خمسة قرون، اي ترجع الى القرن الخامس عشر زمن النهضة الاوربية الحديثة أي فترة التقدم العلمي في مجال الاتصال والتجارة ويدل على ذلك على ان العناصر الاساسية في فكرة هذه المتغيرات هي ازدياد العلاقات المتبادلة بين الامم سواء المتمثلة في تبادل السلع والخدمات او في انتقال رؤوس الاموال او في انتشار المعلومات والافكار. توجد امور مهمة جديدة طرأت على ظاهرة المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة في السنوات الثلاثين الاخيرة منها:

\* اختراق تيار هذه المتغيرات لمناطق مهمة في العالم والتي كانت معزولة سابقاً ومنها دول اوربا الشرقية والصين.

\* الزيادة الكبيرة في تنوع السلع والخدمات التي يجري تبادلها بين الأمم والشعوب، وتنوع مجالات الاستثمار التي تتجه اليها رؤوس الاموال.

\* توسع مبادلة المعلومات والافكار في العلاقات التجارية الدولية.

\* النشاط المتزايد والفعال للشركات متعددة الجنسية في مجال تبادل السلع وانتقال رؤوس الاموال والمعلومات والافكار، واتخاذها العالم كله مسرحاً لعملياتها في الانتاج والتسويق، وما تبع ذلك من ازالة الحواجز الجمركية والغاء نظام التخطيط واعادة توزيع الدخل والنظر في دعم أسعار السلع والخدمات الضرورية للسكان. (امين، 1998).

الثاني: يرى فريق آخر ان هذه المتغيرات ظاهرة جديدة، فما هي الا امتداد للنظام الرأسمالي الغربي، وقد برزت في النصف الثاني من القرن العشرين نتيجة احداث سياسية واقتصادية معينة منها، انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية عام 1961 ثم سقوط الاتحاد السوفيتي سياسياً واقتصادياً عام 1991 وما اعقبه من انفراد الولايات المتحدة الامريكية بالترتيب على عرش الصدارة في العالم المعاصر وبروزها كقوة اقتصادية فاعلة من قبل المجموعات المالية والصناعية الحرة عبر شركاتها ومؤسساتها الاقتصادية متعددة الجنسية مدعومة بصورة قوية وملحوظة من دولها. (ابو زعرور، 1998). إن معظم الكتاب يجمعون على ان هناك اربعة عناصر اساسية يعتقدون انها ادت الى بروز تيار المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وهي:

تحرير التجارة الدولية: يقصد به تكامل الاقتصادات المتقدمة والنامية في سوق عالمية واحدة مفتوحة لكافة القوى الاقتصادية في العالم ولا سيما الدول الخاضعة لمبدأ التنافس الحر.

تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة: لقد حدثت تطورات مهمة خلال السنوات الاخيرة تمثلت في ظهور ادوات ومنتجات مالية مستحدثة ومتعددة، فضلاً عن إدخال نظم الحاسب الالي ووسائل الاتصال والتي ادت الى سرعة انتشار هذه المنتجات، وتحولت أنشطة البنوك التقليدية الى بنوك شاملة، تعتمد ولى حد كبير على ايراداتها من العمولات المكتسبة من الصفقات الاستثمارية من خارج موازنتها العمومية ويرجع ذلك الى سببين رئيسيين:

أ. تحرير اسواق النقد العالمية من القيود.

ب. الثورة العالمية في الاتصالات الناجمة عن اكتشاف الوسائل والادوات التكنولوجية الحديثة.

الثورة المعرفية: تتمثل هذه الثورة في التقدم العلمي والتكنولوجي وهي ميزة بارزة للعصر الراهن، وهذا التقدم جعل العالم اكثر اندماجاً، كما سهّل حركة الاموال والسلع والخدمات، والى حد ما حركة الافراد.

تعاظم دور الشركات متعددة الجنسية: يوصف هذا العصر بأنه عصر الشركات متعددة الجنسية باعتبارها العامل الاهم للمتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، ويرجع تأثير هذه الشركات كقوة كبرى مؤثرة وراء

التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي الى بعض الأسباب منها: (اسماعيل، 2001)

أ. تحكّم هذه الشركات في الأنشطة الاقتصادية وفي اكثر من دولة واشاعتها ثقافة استهلاكية موحدة.

ب. قدرتها على استغلال الموارد بين الدول.

ج. مرونتها الجغرافية.

تهدف المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة إلى هيمنة دولة واحدة على دول العالم اجمع، إن هذه الصورة من المتغيرات لم تكن لتظهر فجأة دون بدايات او مقدمات مهدت لها بصورة فاعلة ومخطط لها من الدول الرأسمالية ومن ذلك انشاء منظمة الامم المتحدة، وما يتبعها من مؤسسات مالية دولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي، ثم اتفاقية "الجات" (الاتفاقية العامة على الرسوم الجمركية والتجارة) التي تعود في تاريخها الى سنة 1947 اذ اجتمعت 23 دولة صناعية في جنيف للنظر في تحرير التجارة وفتح الابواب بين هذه الدول. وبدأ سريان هذه الاتفاقية منذ عام 1948، وبلغ عدد الدول الموقعة عليها عام 1993 بنحو 117 دولة. وظهر اول نظام تجاري دولي ملزم للأقطار المنضوية تحت لوائه في عام 1995، إذ اعلن عن انشاء المنظمة العالمية للتجارة W.T.O بمدينة مراكش المغربية، وهي امتداد لاتفاقية الجات. وهذه المنظمة تمثل احد اركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تختص بأعمال ادارة ومراقبة وتصحيح اداء العلاقات التجارية وكانت عامل مساعد للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتنفيذ وقرار النظام الاقتصادي العالمي الجديد، واخيراً تم دعم المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة بالتوقيع في شباط عام 1997 بمدينة جنيف بسويسرا، على اول اتفاق دولي يتعلق بتحرير المبادلات الخدمائية المتطورة، عرف "بتكنولوجيا المعلوماتية" او ثورة الاتصالات. (ابو زعور، 1998)، وساعد على سرعة انتشار هذه المتغيرات انضمام عدد كبير من دول شرق اوروبا الى الحلف الاطلسي، وانفتاح دول اخرى على الحلف نفسه، وانضمام عدد من الدول العربية الى المنظمة العالمية للتجارة، وبقيّة الدول ضلت تتفاوض للانضمام، ثم المؤتمرات الاقتصادية المتلاحقة التي تنظر لهذه المتغيرات كأمر حتمي لا مفر منه، واطهار مزاياها الاقتصادية والتنموية ومن اشهرها "منتدى دافوس الاقتصادي". (شحاتة، 1998)، وعلى ما تقدم يمكن النظر الى المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة على انها (نظام له سماته الفريدة منها التكامل الصارم في الاسواق وفي الدول والتكنولوجيات على الوجه الذي يمكن فيه للأفراد في الشركات والدول الانتقال والتجول على امتداد العالم لبلوغ مسافات ابعد واسرع وارخص وفكرتها الدافعة هي الرأسمالية التي تحكمها قوة السوق الحرة القائمة على انفتاح اقتصاد كل دولة على الخارج والغاء القوانين المنظمة لها وخصصته) (مرزوك، 2008)، وعلى الرغم من ان هذه المتغيرات تؤدي الى زيادة الانتاج وتوسيع الحجم الاقتصادي للوحدات المنتجة، وما يترتب عليه هو تخفيض تكاليف الانتاج ومضاعفة الارباح وتعزيز القدرات التنافسية للشركات، إلا انها تعمل على تقليل فرص العمل وتفاقم حالة عدم المساواة الاجتماعية وتدني دور الحكومات في ممارسة الرقابة ضمن حدود البلد. (مرزوك، 2008).

مظاهر المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وادواتها: تتميز هذه المتغيرات بعدة مظاهر ابرزها: مضاعفة حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات: لقد تضاعفت قيم صادرات السلع عالمياً للمدة 1948 - 1997 بنسبة 6% سنوياً، وتضاعف الانتاج العالمي الاجمالي سنوياً بنسبة 3، 7%. اما إنتاج السلع الصناعية فقد تضاعف 17 مرة والانتاج العالمي الاجمالي تضاعف 8 مرات فقط. (WTO,1998).

تزايد التدفقات الاستثمارية المباشرة: لقد تدفقت رؤوس الاموال الاجنبية بين الدول خلال العقد الماضي بصورة ملحوظة، مما ادى الى ارتفاع دخول الدول الصناعية الرأسمالية والتسابق المحموم لاستقطاب واجتذاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، عن طريق تحسين الضمانات ومناخ الاستثمار وتقديم الحوافز والمزايا والتسهيلات. (زكي، 1993).

اندماج الاسواق العالمية: لقد تنامت عمليات اندماج الاسواق العالمية والخدمات ورؤوس الاموال في الآونة الاخيرة الامر الذي يعد من ابرز مظاهر المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، اذ تحقق اندماج اسواق السلع بانخفاض التعريفات الجمركية والحوافز غير الجمركية وتطورت عملية الاندماج من خلال منظمة التجارة العالمية واتفاقيات الجات، بينما اختص البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باندماج الاسواق المالية. (قريشي، 1996).

الاندماج المالي: لقد تنامت مسيرة المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة في اسواق النقد والرساميل، وتزايدت المعاملات المالية العابرة للحدود، وفرضت هذه المتغيرات نفسها بواسطة اندماج اسواق الاوراق المالية والتأمين وفعاليات المصارف العابرة للحدود، وتحرير تجارة الخدمات المصرفية وانتشار العمليات المصرفية الالكترونية، وحرية انتقال الاموال. (طاقة، 2001).

أدوات المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة:

اولاً: المنظمات الاقتصادية الدولية: بعد نهاية الحرب العالمية الثانية انشأت الدول الغربية صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للذان اسهما بدور فاعل في اغراق الدول النامية بالديون، بحيث أصبح اقتصاد هذه الدول متخبطاً يصعب عليه ملاحقة خدمة الديون وفوائدها المترامية، اذ تولى صندوق النقد الدولي ادارة السياسة النقدية الدولية، وتسهيل استقرار اسعار صرف العملات، بينما اختص البنك الدولي بإدارة السياسات المالية الدولية، ومن ثم تم انشاء منظمة التجارة العالمية عام 1995 لتمثل ابرز ادوات هذه المتغيرات التي كان لها تداعيات كثيرة. (الخطراوي، 1999)، وهذه المنظمات تسيطر عليها الدول الصناعية وتوجهها لتحقيق مصالحها، وعلى رأسها عولمة الاقتصاد الدولي، واضعاف نفوذ الدول النامية في تلك المنظمات لتصبح عاجزة عن تمثيل نفسها تمثيلاً جيداً، وتضم عضوية منظمة التجارة العالمية اكثر من 140 دولة يمثلون اكثر من 90% من التجارة العالمية. لقد قامت هذه المنظمة بدورها والى حد كبير في الجانب الذي تختص به في النظام العالمي في عولمة التجارة والانتاج، فقد تضاعفت التجارة الدولية للسلع 14 مرة خلال المدة 1945 - 1994، في حين تضاعف الانتاج العالمي بمقدار 5.5 مرة فقط خلال المدة نفسها. (العسلي، 2006).

ثانياً: الشركات متعددة الجنسية: تعد الشركات متعددة الجنسية من ابرز الادوات التي تستخدمها الرأسمالية العالمية في جر الاقتصاد العالمي نحو العولمة، والتي أسهمت بدوراً كبيراً في تدويل الاستثمار والانتاج والتجارة والخدمات، مما ادى الى سيادة انماط عالمية في اسلوب الانتاج والتسويق والاستهلاك. واخذت وسائلها تمارس دوراً مهماً في صياغة ثقافات استهلاكية شبيهة موحدة على الصعيد العالمي. وقد اتسع نشاط هذه الشركات وتنامى دورها لتصبح محور اقتصاد العولمة، وعملت على تحويل العالم كله الى سوق عالمية واحدة تخضع لسيطرتها، وذلك من خلال عملها على تكييف مختلف النظم والسياسات الاقتصادية في العالم لاحتياجاتها، ولاسيما انها تتحكم في تدفقات وتحركات رؤوس الاموال والاسهم العالمية، وفي تقرير لمنظمة الامم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1995 كان هناك 7000 شركة متعددة الجنسية عام 1970، ازدادت الى 37000 شركة عام 1995، لها 200 الف فرع في العالم، يعمل بها 73 مليون شخص، وتدير سيولة نقدية بمقدار 5 ترليون دولار عام 1995. (العفوري، 2000).

ثالثاً: التكتلات الاقتصادية الدولية والاقليمية: تقوم هذه التكتلات بفرض سياسات اقتصادية رأسمالية على الدول التي تصب في مصلحتها، وتؤدي الى عولمة اقتصادات الدول النامية، ومن امثلة هذه التكتلات هي الاتحاد الاوربي، ومنظمة التجارة الحرة لدول امريكا الشمالية (النافتا) التي تضم الولايات المتحدة الامريكية وكندا والمكسيك ومنظمة آسيان. ان هذه التكتلات تعكس درجة عالية من كثافة الاعتماد المتبادل وتقسيم العمل الاقليمي في مجالات الاستثمار والتجارة وانواع التبادل الاخرى، وينظر البعض الى هذه التكتلات على انها عولمة جزئية تقوم في اطار العولمة الشاملة، وفي الوقت نفسه جدار لمواجهة نمط العولمة السائد، او كوسيلة تتبناها الدول المختلفة بهدف المواءمة مع مشكلات التكامل الكوني التي تدفع اليه المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة. تتحدد الشروط التي يجب توافرها في مشاريع التكامل الاقليمي وفقاً لأحكام المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة كالآتي:

وجود خطة عمل محددة مع تبيان اهداف ومراحل اكتمالها وخطواتها (أي وجود جدول زمني بحدود عشر سنوات الا في حالات استثنائية تتفق عليها في حدود 12 سنة).

إلغاء كافة القيود والحواجز الجمركية وغير الجمركية بصورة كاملة خلال الفترة الزمنية المسموحة لاكتمال المشاريع الاقتصادية المتفق عليها.

منح مزايا تعويضية للدول التي قد تتضرر من جراء قيام المشاريع الاقتصادية او في حالة المساس بالتزامات سابقة تترتب عليها حقوق مكتسبة لدول اخرى.

التزام الدول الاعضاء في المشاريع الاقتصادية بتنفيذ التوصيات التي تقدمها اللجان المختصة في مجالات التوافق أو التعارض عن إقامة المشاريع.

رابعاً: اتفاقيات التجارة الدولية: تسهم هذه الاتفاقيات بدور مهم في تحقيق شروط المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة، اذ تفتح الاسواق العالمية امام المنتجات الغربية دون عوائق او ضوابط، وعليه فلن تستطيع الدول النامية مواجهة المنتجات المستوردة و منافستها، مما يعني تعثر العديد من انشطتها الاقتصادية ويكون البديل المتاح أمامها الاقتصر على الاستيراد وهو البديل قصير الامد، إذ ستتضرب ارضة السيولة المالية، وتزداد معدلات التضخم نتيجة الركود الاقتصادي. فرص المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة: رغم كل التحديات والمخاطر التي تفرضاها هذه المتغيرات الا انها تتيح العديد من الفرص التي يمكن لدول العالم ان تحقق فيها العديد من المكاسب في حالة استغلالها بشكل امثل ومن اهم هذه الفرص هي:

زيادة القدرة على اقتناء التكنولوجيا والمعرفة المتقدمة وزيادة القدرة على اجتذاب رؤوس الاموال والتمويل اللازم لمشروعات التنمية الاقتصادية الوطنية.  
زيادة قدرة الدول النامية على الاستيراد بأسعار ارخص في ظل تنافس الدول الصناعية على اسواق الدول النامية.

امكانية تحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي اعتماداً على تصدير المنتجات والخدمات الى الاسواق العالمية على الرغم من صعوبة تحقيق او استغلال هذه الفرصة.  
منح بعض الدول امكانيات تحقيق نجاحات دون الاعتماد على مزايا الموقع الجغرافي ودون الاعتماد على توفر الموارد الطبيعية وانما بالاعتماد على فاعلية السياسات الاقتصادية فيها.  
تحديات المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة ومخاطرها: إن التحديات والمخاطر التي تفرضها هذه المتغيرات عديدة ولا بد من التصدي لها بعقلانية وتفاعل مثمر لتقليل اضرارها وتعظيم منافعها في عالم يتجه نحو هذه المتغيرات حتماً وتزول فيه كل الحواجز التي من شأنها ان تقف عائقاً امام انتشار هذه المتغيرات عالمياً، وبرزت تلك التحديات والمخاطر هي: (المسافر، 2002).  
زيادة مخاطر انتشار الازمات الاقتصادية بين بلدان العالم، اذ لم يعد هناك اقتصاد بمعزل عن التأثير بهذه الازمات بشكل او بأخر.

زيادة امكانية تعرض الاقتصادات الوطنية لظروف غير مؤاتية بسبب ارتباطها واندماجها مع الاقتصاد العالمي، لاسيما في مجال النقد الاجنبي وانعكاساته في ميزان المدفوعات.  
وضع قيود على البدائل المتاحة للحكومات وصناع السياسات الاقتصادية اذ لم يعد من الممكن امام الحكومات اتخاذ قرارات تقسيم بالطابع المركزي او التخلي الاداري في الاقتصاد في ظل زيادة المنافسة بين الاقتصادات العالمية.

حدوث نوع من التنافس بين بلدان العالم في مجال الاعفاءات الضريبية والمزايا الممنوحة للاستثمارات المحلية والاجنبية. من اجل زيادة القدرة على المنافسة وجذب مزيد من رؤوس الاموال من الخارج.  
حدوث نوع من عدم الاستقرار في الناتج ومعدلات التوظيف والاسعار في بعض دول العالم بسبب تزايد الاعتماد على القطاع الخارجي في الاقتصادات الوطنية، يرافق ذلك تزايد حدة التفاوت في الدخل سواء في المستوى العالمي او في المستويات الوطنية.  
تزايد احتمالات تهيش بعض الدول النامية في النظام الاقتصادي العالمي وزيادة فرص نشوب صراعات تجارية بين دول العالم.

الاثار الايجابية للمتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة: يشير عدد من الاقتصاديين الى ان هذه المتغيرات يمكن ان تحفز الدول على اعادة هيكلة اقتصاداتها لمواجهة التحديات التي تفرزها هذه المتغيرات، مما يؤدي الى تحسين مستوى المعيشة، ورفع كفاءة توظيف واستخدام الموارد الاقتصادية عالمياً، وزيادة فرص العمل المتاحة، وتعميق الاستفادة من التطورات التقنية الحديثة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي اضافة لفتح فرص اكبر للاستثمار، واجتذاب رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في مجالات الغاز والمشتقات البتروليكيماوية والخدمات كالسياحة والنقل، وفي ظل هذه المتغيرات ستتوسع المنتجات من السلع والخدمات وتحسن جودتها وتنخفض تكاليفها، وسيتم الاستفادة من المزايا النسبية التي تتمتع بها الدول النامية وستتوسع مشاركة القطاع الخاص، كما سيتم تنفيذ توجهات الخصخصة ومساعدة الاقتصاد الوطني في التغلب على ظاهرة الاغراق وانتشار السلع المقلدة، واتخاذ الاجراءات الوقائية المناسبة ضد المنافسة الاجنبية غير العادلة والتشجيع على البحث والتطوير والحصول على التقنيات الحديثة، والقضاء على الاساليب البيروقراطية والروتين، وتحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية، وتسريع عصرنة الاقتصاد الوطني من خلال سرعة تحديث وتطوير الانظمة والتشريعات السائدة حالياً. (بلوناس، 2008).

الاثار السلبية: إن للمتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة مخاطر وسلبات لا حصر لها، مما دفع العديد من المجتمعات لتشكيل حركات مناهضة لها، (يسين، 1998). تتمثل ابرز الانعكاسات السلبية لهذه المتغيرات في الدول النامية بالآتي: (الامم المتحدة، 1999).

تزايد تبعية الاقتصاد العالمي للاقتصاد العالمي، مما يعني اضعاف الامن الاقتصادي فيها بسبب تأثر الاقتصاد الوطني بتقلبات السياسة الخارجية تزايد حدة التفاوت في معدلات الدخل التأثير في الميزانية العامة في الدول النامية بسبب خفض وإلغاء التعرفة الجمركية على المنتجات المستوردة تعرض القطاعات الاقتصادية السلعية الزراعية والصناعية والخدمية المحلية والخدمات المالية والاتصالات والتوزيع والنقل واعمال المهن

الحرّة والخدمات السمعية والبصرية لهجمات تنافسية من السلع والخدمات المستوردة من الدول المتقدمة، مما يؤدي الى اختفاء الصناعات غير القادرة على المنافسة.

يؤدي الغاء الدعم الزراعي وتطبيق برامج الاصلاح الزراعي في البلدان الصناعية الى ارتفاع اسعار السلع الزراعية والغذائية فيها وينعكس اثر ذلك سلباً في موازين مدفوعات الدول النامية ولا سيما التي تستورد الغذاء.

تقسي البطالة وزيادة عدد الفقراء والتخلف الاقتصادي. (المجالي، 2000).

تصدير الصناعات الاكثر تلويناً للبيئة الى الدول النامية.

تشجيع الاستثمارات غير المنتجة كونها تدر ارباحاً.

تقييد السلطة المحلية في اتخاذ القرارات الاقتصادية المتعلقة بالسياسات التجارية والمالية والزراعية والصناعية والانظمة والاجراءات المتعلقة بها. إذ ينبغي ان تكون هذه السياسات منسجمة مع اهداف ومبادئ منظمة التجارة العالمية.

اضعاف قوة موارد الثروة المالية العربية المتمثلة بعوائد صادرات النفط الخام الذي يعد مصدراً رئيسياً واستراتيجياً لعدد كبير من الدول النامية إذ يتم اضعاف اهميته كمنتج حيوي، وتم استثناءه من المنتجات التي تخضع لحرية التجارة الدولية اسوةً بتجارة المعلومات من تخفيض الضرائب والقيود الجمركية المفروضة عليها من الدول المستهلكة.

### مواد البحث وطرائقه

#### منهج البحث:

اسلوب البحث. اعتمدنا في اعداد هذا البحث اسلوب الربط بين اتجاهين الاول: وصفي يستند الى الدراسات النظرية التي درست الموضوع نفسه الثاني: كمي يستند الى طرائق الاقتصاد القياسي واساليبه ومن ثم تفسير نتائج الاسلوب الكمي لتقييم الجانب التطبيقي من الدراسة.

2- اختيار البلدان النامية موضوعه البحث. مما تقدم ولغرض اثبات فرضية البحث وتطبيق الجانب الكمي في الدراسة تم اختيار عدد من البلدان النامية لتكون عينة لدراستنا وهي بلدان ذات نسب مساهمات مختلفة لتجارتها الخارجية في ناتجها الزراعي، فضلاً عن تباين تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية في تجارتها الخارجية الزراعية وهي: مصر، الاردن، تركيا، تونس، المغرب، تايلاند، ماليزيا، اندونيسيا. ومن اجل اثبات فرضية البحث التي نصت على (وجود عدد من العوامل الاقتصادية المؤثرة في التجارة الخارجية الزراعية في عدد من البلدان النامية بظل تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة خلال المدة 1985-2013) استخدمت عدد من النماذج القياسية القادرة على تأكيد صحة فرضية البحث وبالشكل الذي يعكس الهيكل النظري للمشكلة الاقتصادية قيد الدرس، وفي موضوع دراستنا فأن العديد من الدراسات الاقتصادية والمنطق الاقتصادي يشيران الى ان المتغيرات الأتية هي اكثر المتغيرات التي تؤثر في التجارة الخارجية الزراعية بظل تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وكالاتي:

اولاً: المتغيرات المعتمدة: لقد تم الاعتماد على قيم الصادرات والاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة 1000 طن بوصفها المتغيرات المعتمدة في النماذج القياسية المستخدمة في التقدير. ثانياً: المتغيرات المستقلة: لقد تم الاعتماد على عدد من العوامل الاقتصادية المؤثرة في الصادرات والاستيرادات الزراعية بظل تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة وكالاتي:

X1 ... (نسبة مئوية)	سر الصرف الاجنبي
X2 ... (مليون دولار)	قيمة الناتج الزراعي
X3 ... (نسبة مئوية)	الانكشاف الاقتصادي الزراعي
X4 ... (مليون دولار)	العجز في الميزانية العامة للدولة
X5 ... (مليون دولار)	الدعم الحكومي في القطاع الزراعي

لذا فأن الشكل الرياضي للأنموذج المقدر هو:  $y = f(X1, X2, X3, X4, X5)$

تضمنت الدراسة سلسلة زمنية مداها 29 عاماً 1985-2013، وقد استخدمنا اسلوب الانحدار الخطي المتعدد وذلك لوجود اكثر من متغير مستقل في الانموذج القياسي المستخدم في التقدير، وحسبت قيم المعلمات بطريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، لكون هذه الطريقة تمتاز بإعطائها افضل التقديرات الخطية غير المتحيزة والتي غالباً ما تتفق مع مفاهيم النظرية الاقتصادية.



### النتائج والمناقشة

أولاً: نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة بظل تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة خلال المدة 1985-2013. اظهرت نتائج الجدول 1 معنوية متغير سعر الصرف الاجنبي X1 في التأثير الايجابي في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في كل من مصر، الاردن، تركيا، تونس، المغرب، اندونيسيا وبمرونة بلغت 0.563، 1.290، 0.135، 1.114، 0.705، 0.683 والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني انه عندما ترتفع اسعار صرف عملات الدول المذكورة فذلك يعني انخفاض القيمة الخارجية لعملات هذه الدول وبذلك تصبح المنتجات الزراعية المصدرة من هذه الدول رخيصة الاثمان في الاسواق الخارجية لذا تزداد الكميات المطلوبة منها، وذلك يعني زيادة عوائد صادرات هذه البلدان من العملات الاجنبية التي تؤدي الى تحفيز الاستثمار في القطاع الزراعي ولاسيما في المحاصيل الزراعية نوات الأفاق التصديرية (الفخري، 2006)، فيما ظهر التأثير غير الايجابي للمتغير المذكور في الصادرات الزراعية في ماليزيا وبمرونة بلغت 3.049 والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان خفض سعر صرف عملة هذه الدولة يجعل اسعار الصادرات الزراعية الماليزية مقومة بالعملات الاجنبية اعلى من نظيرتها في الاسواق الاجنبية وبذلك تقل الكميات المطلوبة منها في الاسواق الاجنبية (القوطجي، 2011)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في تايلاند، واطهرت النتائج معنوية متغير قيم الانتاج الزراعي المحلي X2 في التأثير الايجابي في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في كل من مصر، الاردن، تركيا، المغرب، تايلاند، ماليزيا، اندونيسيا وبمرونة بلغت 0.561، 1.997، 1.053، 0.685، 0.001، 1.502، 0.001، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع مفاهيم النظرية الاقتصادية والتي نصت في ادبياتها ان البلدان المذكورة أنفأ نوات انتاج زراعي كبير ولاسيما من المحاصيل التصديرية، فضلاً عن الارتباط الوثيق بين قطاعاتها التصديرية من المحاصيل الزراعية مع بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ساهم في ذلك ارتفاع مستوى التقدم التقني وطرائق الانتاج السائدة فيها، فضلاً عن الوفرة النسبية لعناصر الانتاج الاساسية اللازمة لإنتاج المحاصيل الزراعية التي تتمتع بميزة تنافسية تصديرية في السوق العالمية (قاسم، 1989)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في تونس، واطهرت النتائج معنوية متغير الانكشاف الاقتصادي الزراعي X3 في التأثير الايجابي في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في كل من المغرب، واندونيسيا بمرونة بلغت 0.407، 0.418، والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تتفق مع دراسة (اللقماني، 2003) التي بينت نتائجها بأن سياسات الانكشاف الاقتصادي الزراعي ورفع الحواجز والقيود الجمركية تسهم في توريد الاستثمارات الاجنبية الحديثة والمعدات الرأسمالية والمدخلات نوات التقنية عالية الغلة والتي اسهمت بتأثيرات ايجابية في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في الدول المذكورة أنفأ، واطهرت النتائج المعنوية غير الايجابية للمتغير المذكور في التأثير في الصادرات الزراعية في كل من تركيا، تونس، تايلاند، ماليزيا بمرونة بلغت 0.374، 1.415، 1.814، 0.305، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان هذه الدول تخصص الجزء الاكبر من استثمارات نحو تنمية مشاريع غير زراعية تعطي عوائدها في الاجل القصير، مما يترتب عليه انخفاض عوائد صادراتها الزراعية وذلك جعل هذا المتغير لا يسهم بتأثير ايجابي في الصادرات الزراعية للدول المذكورة (العبد، 2005)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في مصر والاردن، واطهرت النتائج معنوية متغير العجز في الموازنة العامة للدولة X4 في التأثير الايجابي في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في كل من الاردن، تايلاند وبمرونة بلغت 1.882، 0.862 والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تجد تفسيرها في ان العجز في الموازنة العامة للدول المذكورة غالباً ما يتم تمويله بالتضخم وذلك لعدم كفاية موارد التمويل المحلية فيها اذ تفضل العديد من البلدان النامية هذه الوسيلة لكون جهازها الضريبي غير قادر على اسعاف احتياجاتها التنموية وذلك عكس اثره في اعادة توزيع الدخل القومي للدول المذكورة بالصيغة التي يزداد معها حجم انفاقها الاستثماري في قطاعاتها الزراعية من خلال تمويل مشاريع زراعية جديدة او استغلال موارد زراعية معطلة بحيث يتولد عنها دخول حقيقية اضافية تسهم في زيادة صادراتها الزراعية (غزال، 2003)، وظهرت المعنوية غير الايجابية لهذا المتغير في كل من مصر، اندونيسيا بمرونة بلغت 0.024، 0.466، والاشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع ادبيات النظرية الاقتصادية التي تشير الى ان العجز الحاصل في الموازنة العامة للدولة يصاحب الانخفاض في معدلات التضخم وذلك يسهم في تزايد قيم التخصيصات الاستثمارية اللازمة لتنمية وتطوير القطاع الزراعي الامر الذي يعكس اثره في تزايد انتاج وصادرات هذا القطاع من المنتجات الزراعية في الدولتين المذكورتين أنفأ، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في كل من تركيا، تونس، المغرب، ماليزيا،

الجدول (1) نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة  
بظل تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة خلال المدة 2013-1985

Table (1) Quantitative analysis result for the factors affecting in agriculture export  
in study case sample states for the period 1985-2013

الدول	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	نوع الدالة
مصر $R^{-2}=0.87$ F=41.42 D.W=1.671	Bi	0.563	0.561	0.041	-0.024	2.694	لوغاريتمية مزدوجة Double Logarithmic
	t*	11.06	3.17	0.12	-1.85	8.17	
الأردن $R^{-2}=0.93$ F=76.32 D.W=1.720	Bi	0.498	0.771	0.271	0.077	-0.949	نصف لوغاريتمية يمين Semi right Logarithmic
	t*	4.77	5.64	1.57	1.86	-5.07	
تركيا $R^{-2}=0.90$ F=52.84 D.W=1.696	Bi	0.135	1.053	-0.374	-0.009	-0.581	لوغاريتمية مزدوجة Double Logarithmic
	t*	7.33	4.25	-1.99	0.68	-1.80	
تونس $R^{-2}=0.81$ F=25.52 D.W=1.605	Bi	1.114	0.099	-1.415	-0.043	-8.216	لوغاريتمية مزدوجة Double Logarithmic
	t*	2.06	1.00	-3.82	-0.66	-2.94	
المغرب $R^{-2}=0.92$ F=73.21 D.W=1.863	Bi	0.705	0.685	0.407	-0.001	0.491	لوغاريتمية مزدوجة Double Logarithmic
	t*	3.54	8.17	2.59	-0.23	2.04	
تايلاند $R^{-2}=0.93$ F=84.12 D.W=1.866	Bi	0.001	0.001	-0.726	0.001	-0.038	نصف لوغاريتمية يسار Semi Left Logarithmic
	t*	0.81	6.57	-7.80	2.79	-2.44	
ماليزيا $R^{-2}=0.81$ F=26.26 D.W=1.176	Bi	-3.049	1.502	-0.305	-0.160	2.417	لوغاريتمية مزدوجة Double Logarithmic
	t*	-5.15	2.08	-1.94	-0.73	3.01	
اندونيسيا $R^{-2}=0.73$ F=16.27 D.W=1.459	Bi	0.884	0.485	0.102	-0.158	0.303	خطية Linear
	t*	4.04	2.56	2.50	-1.97	0.44	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الصادرات الزراعية في دول عينة الدراسة خلال المدة 1985 - 2013.

واظهرت النتائج معنوية متغير الدعم الحكومي للقطاع الزراعي X5 في التأثير الايجابي في الكميات المصدرة من المحاصيل الزراعية في كل من مصر، المغرب، ماليزيا وبمرونة بلغت 2.694، 0.491، 2.471 والاشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان الدعم السعري الذي تمنحه حكومات هذه الدول لقطاعها الزراعي يعد من العوامل المحفزة للإنتاج وزيادة الانتاجية الزراعية ويسهم في تحسين مدخولات المزارعين ويرفع مستوياتهم المعاشية، الامر الذي يعكس اثره في زيادة انتاج وصادرات المنتجات الزراعية التي تشهد اسعارها دعماً حكومياً (عاصم وآخرون، 2004)، وظهرت معنوية هذا المتغير في التأثير غير

الإيجابي في الصادرات الزراعية في كل من تونس، تركيا، الأردن، تايلاند بمرونة بلغت 8.216، 0.581، 0.0024، 0.338، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني انه على الرغم من تزايد الدعم الممنوح من قبل حكومات الدول المذكورة الى قطاعها الزراعي إلا ان صادراتها الزراعية لم تشهد تزايداً ملحوظاً خلال مدة الدراسة، ويعزى سبب ذلك في عدم مقدرة الصادرات الزراعية لهذه الدول من منافسة نظيرتها في الاسواق العالمية من حيث النوعية والكلفة الامر الذي جعل هذا المتغير لا يسهم بدور ايجابي في زيادة الصادرات الزراعية لهذه الدول (هاشم، 2006)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في اندونيسيا.

ثانياً: نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة بظل تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة خلال المدة 1985-2013. اظهرت نتائج الجدول 2 معنوية متغير سعر الصرف الاجنبي X1 في التأثير الايجابي في الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية في كل من مصر، الأردن، تركيا، تونس، تايلاند، ماليزيا، اندونيسيا بمرونة بلغت 0.217، 0.135، 1.114، 0.017، 0.405، 0.424 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان رفع اسعار صرف عملات البلدان المذكورة يعكس تزايد الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية وهذه النتيجة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية اذ يكون سبب ذلك هو ان هذه البلدان تستورد المنتجات الزراعية على الرغم من انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد فيها لعدم كفاية انتاجها المحلي من هذه المنتجات (المشهداني، 2012)، ولم تظهر معنوية المتغير المذكور في المغرب، واطهرت النتائج معنوية متغير الناتج المحلي الزراعي X2 في التأثير الايجابي في الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية في كل من مصر، الأردن، تركيا، تونس، المغرب، تايلاند، ماليزيا، اندونيسيا بمرونة بلغت 0.396، 0.704، 1.053، 0.201، 0.489، 0.061، 0.662، 0.116، وهذه النتيجة خالفت مفاهيم النظرية الاقتصادية ويكون سبب ذلك هو تعدد استعمالات المنتجات الزراعية وتنوعها في البلدان المذكورة أنفاً لذا تزداد الكميات المستوردة منها على الرغم من تزايد الانتاج المحلي الزراعي (المشهداني، 2012)، واطهرت النتائج معنوية متغير الانكشاف الاقتصادي الزراعي X3 في التأثير الايجابي في الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية في كل من المغرب، اندونيسيا وبمرونة بلغت 0.886، 0.522 والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان سياسات خبراء صندوق النقد والبنك الدوليين ادت الى زيادة قيم التخصيصات الاستثمارية لقطاع الزراعة في الدول المذكورة الى الحد الذي ازدادت فيه الصادرات الزراعية والتي غالباً ما استغلت في استيراد المعدات والمدخلات الرأسمالية اللازمة لتوسيع نطاق الاستثمار الزراعي فيها (غزال، 2003)، واطهرت نتائج الجدول السابق المعنوية غير الايجابية لمتغير الانكشاف في التأثير في الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية في كل من مصر، تونس، تايلاند بمرونة بلغت 0.460، 1.415، 0.621، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير تعني ان سياسات المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة قد عكست اثارها غير الايجابية في قيم التخصيصات الاستثمارية لإنتاج وتصدير المنتجات الزراعية الى الحد الذي جعل هذه الدول تعتمد على الاستيراد الاجنبي منها في سد حاجتها المحلية (الاعا، 2004)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في كل من الأردن، تركيا، ماليزيا، واطهرت النتائج معنوية متغير العجز في الموازنة العامة للدولة X4 في التأثير الايجابي في الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية في كل من تركيا، تايلاند بمرونة بلغت 1.318، 0.019، وهذه النتيجة خالفت توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية وسبب ذلك هو ان تزايد العجز في الموازنة العامة جعل هذين البلدين يستوردان المحاصيل الزراعية كونها ارخص سعراً في الاسواق العالمية، فيما ظهر التأثير المعنوي غير الايجابي للمتغير المذكور في الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية في تونس بمرونة بلغت 0.844، والإشارة السالبة لمعلمة هذا المتغير اتفقت مع توقعاتنا ومفاهيم النظرية الاقتصادية التي نصت في ادبياتها على أن انخفاض معدلات العجز في الموازنة العامة للدولة يعكس اثره في تزايد الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية للأسباب التي ورد ذكرها أنفاً (المشهداني، 2012)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في كل من مصر، الأردن، المغرب، ماليزيا، اندونيسيا، واطهرت النتائج معنوية متغير الدعم الحكومي للقطاع الزراعي X5 في التأثير الايجابي في الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية في كل من مصر، تركيا، المغرب بمرونة بلغت 0.703، 0.491، 1.573، والإشارة الموجبة لمعلمة هذا المتغير خالفت ادبيات النظرية الاقتصادية ويعزى سبب ذلك في ان حكومات هذه الدول تعمل على دعم انتاجها الزراعي الا انها تعتمد اسلوب الارواء الديمي في زراعتها والذي يشهد تقلبات مستمرة من موسم لآخر وذلك يعكس اثره في حالة عدم الملاءمة بين الدعم الممنوح وطبيعة الظروف الجوية التي يرافقها سقوط امطار في غير اوقاتها، يضاف لذلك قيام عدد من هذه الدول بدعم انتاجها الزراعي بهدف زيادة

انتاجها وتصنيعه وتصديره بشكل مصنع كما هو الحال في تركيا وتستورد منتجات مشابهة لمنتجاتها من اجل سد حاجة الاستهلاك المحلي منها.

الجدول (2) نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة بظل تأثير المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة خلال المدة (2013-1985)

Table (2) Quantitative analysis result for the factors affecting in agriculture import in study case sample states for the period 1985-2013

الدول	Xi	X1	X2	X3	X4	X5	نوع الدالة
مصر $=0.87 R^{-2}$ F= 11.98 D.W=1.173	Bi	0.200	0.396	-0.460	0.015	0.703	لوغاريتمية مزدوجة Double Logarithmic
	t*	4.88	2.78	-1.72	1.51	2.65	
الأردن $=0.92 R^{-2}$ F=75.00 D.W=2.145	Bi	0.217	0.704	0.010	0.014	-0.828	لوغاريتمية مزدوجة Double Logarithmic
	t*	2.62	6.47	0.08	0.43	-5.57	
تركيا $=0.89 R^{-2}$ F=50.19 D.W=1.037	Bi	0.261	0.004	0.229	0.002	0.035	نصف لوغاريتمية يسار Semi Left Logarithmic
	t*	6.70	2.32	0.38	3.52	1.94	
تونس $=0.76 R^{-2}$ F=19.54 D.W=1.955	Bi	0.260	0.001	-0.502	-0.030	-0.010	نصف لوغاريتمية يسار Semi Left Logarithmic
	t*	1.89	2.97	-2.44	-1.81	-0.18	
المغرب $=0.94 R^{-2}$ F=90.98 D.W=2.189	Bi	-0.017	0.489	0.886	0.010	1.573	لوغاريتمية مزدوجة Double Logarithmic
	t*	-0.06	3.84	3.71	1.12	4.30	
تايلاند $=0.86 R^{-2}$ F= 35.56 D.W=1.476	Bi	0.007	0.005	-0.520	0.004	-0.102	نصف لوغاريتمية يسار Semi Left Logarithmic
	t*	1.78	4.79	-2.87	1.90	-3.39	
ماليزيا $=0.75 R^{-2}$ F=18.55 D.W=1.396	Bi	0.405	0.662	0.013	0.021	-0.423	لوغاريتمية مزدوجة Double Logarithmic
	t*	2.35	3.15	0.30	0.33	-1.81	
اندونيسيا $=0.93 R^{-2}$ F=7.57 D.W=1.334	Bi	0.284	0.198	0.447	-0.130	-0.336	خطية Linear
	t*	2.28	1.83	1.91	-0.28	-0.85	

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على نتائج التحليل الكمي لأثر المتغيرات المستقلة في الاستيرادات الزراعية في دول عينة الدراسة خلال المدة 2013-1985.

اما في مصر فيترافق الدعم مع الاستيراد الزراعي لكونها تشهد معدلات نمو سكاني عالٍ اذ يصل عدد سكانها بنحو 80 مليون نسمة وهذا الامر يبرر العلاقة الطردية بين المتغيرين، واطهرت النتائج معنوية هذا المتغير في التأثير غير الايجابي في الكميات المستوردة من المحاصيل الزراعية في كل من الاردن، تايلاند، ماليزيا بمرونة بلغت 0.828، 0.183، 0.423، والاشارة السالبة تعني ان تزايد مبالغ الدعم الممنوح للقطاع

الزراعي في هذه الدول قد اسهم في تحقيق قدر كبير من الاستقرار في اسعار المحاصيل الزراعية وذلك عكس اثره في تحقيق الأمن الغذائي في هذه الدول من خلال تشجيع الاستثمار الزراعي واعتماد مختلف السبل اللازمة لزيادة الانتاجية الزراعية ورفع كفاءة اداء الاسواق المحلية وتطوير البنى الارتكازية في الزراعة ورفع كفاءة العاملين الذي قللت فيه استيراداتها من المنتجات الزراعية وهو الامر الذي يبرر العلاقة غير الايجابية بين المتغيرين (Timmer, 1994)، ولم تظهر معنوية هذا المتغير في تونس، اندونيسيا. مما سبق نستنتج الآتي:

أدت المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة الى تعميق حالة الاعتماد التجاري المتبادل بين الدول وذلك ادى الى تزايد الاستيرادات الزراعية للبلدان النامية في حين لم تتمكن صادراتها الزراعية من النفاذ الى الاسواق العالمية.

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر احد اهم الادوات الرئيسة في نشر سياسات المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة في العديد من البلدان النامية من خلال الشركات متعددة الجنسية. أسهمت المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة في تطوير انتاج العديد من المنتجات البديلة من المواد الاولية والطبيعية التي تنتجها البلدان النامية وذلك حجم مقدره البلدان النامية من تصدير منتجاتها الزراعية. أفرزت المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة الى ظهور حالة المنافسة على الصعيد العالمي ساهم في ذلك معطيات الثورة التكنولوجية التي ادت الى زيادة الانتاج دون تحقيق زيادة في الطلب على الايدي العاملة وذلك ادى الى ارتفاع معدلات البطالة في اغلب البلدان النامية. وعليه نوصي بالآتي:

الاهتمام بتفعيل دور المتغيرات الاقتصادية الدولية المعاصرة ذات الاثر الايجابي وتدنية تأثير المتغيرات ذات الاثر غير الايجابي في اقتصادات البلدان النامية بهدف التكيف مع التطورات التي تشهدها البنية الاقتصادية العالمية التي افرزتها المتغيرات المذكورة.

زيادة معدلات الاستثمار في القطاع الزراعي فضلاً عن توثيق ارتباطه مع بقية القطاعات الاخرى من خلال تطوير البنى التحتية في مجالات الري واستصلاح الاراضي وتنظيم ملكية الاراضي الزراعية بهدف توفير القدر الكافي من المنتجات الزراعية لسد حاجة الاستهلاك المحلي مع توفير فائض للتصدير. تبني سياسات رشيدة على صعيد الاقتصاد الكلي والتي تؤدي الى تحقيق الكفاءة الاقتصادية والتنافسية في البلدان النامية، ولاسيما في مجال انتاج السلع الزراعية المخصصة للتصدير لان هذا النمط من السياسات يؤدي الى تزايد الاعتماد المتبادل بين هذه الدول بصورة اكثر فاعلية.

تنمية وتطوير القطاعات الزراعية في البلدان النامية والتركيز على انتاج المحاصيل الزراعية المخصصة للتصدير، ودعم وتطوير الصناعات الزراعية ذات العمالة المكثفة وذلك يؤدي الى زيادة الطاقة التصديرية وتوسيع فرص الاستخدام وتقليل الكميات المستوردة من السلع الزراعية.

## **TRENDS OF AGRICULTURAL FOREIGN TREAD IN SELECTED DEVELOPING COUNTRIES IN THE LIGHT OF THE EFFECT OF CONTEMPORARY INTERNATIONAL ECONOMICAL VARIABLES IN PERIOD 1985-2013**

Kays Nadhim Ghazal Rehal Subhi Al-Taie  
Agricultral Economy Dept., College of Agriculture and forestry, Mosul  
University. Iraq

[Email: kays.1959@yahoo.com](mailto:kays.1959@yahoo.com)

[rehaltaee@yahoo.com](mailto:rehaltaee@yahoo.com)

### **Abstract**

The opinion studied the reality of the agricultural external trade in the developing countries are diversified in the light of the effect of contemporary international economical variables. Some of these opinions refer to that these variables bear a number of opportunities and dangers for the dangers tend to the developing states. However, there are still a great and effective role for the state to

be done with great effectiveness to increase the interests and decrease the dangers whether they are economical or social. Henceforth, our study depends on an assumption that embodies that the contemporary international economical variables affected variously on the agricultural external trade in a number of developing countries during 1985-2013. In order to confirm the research assumption, a number of developing countries were selected to include (Egypt, Jordan, Turkey, Tunisia, Morocco, Thailand, Malaysia, and Indonesia). In which, the chronological series are adopted in evaluate the studied phenomenon and in each country individually for they reflect the changes occurred in the external trade according to their properties and traits differed from a state to another.

Keyword: Foreign Agriculture Trade, Developing Countries, Contemporary National Variables.

Received: 20/9/2017, Accepted: 26/4/2018

#### المصادر

- ابوزعور، محمد سعيد (1998)، العولمة: دار البيارق، الطبعة الاولى، عمان، الاردن: 13.
- اسماعيل، عبد سعيد عبد (2001)، العولمة والعالم الاسلامي: ارقام وحقائق، الطبعة الاولى، دار الاندلس الخضراء: 16.
- الأغا، عقبة محمد نوري أمين (2004)، أداء الصادرات في ظل منظمة التجارة العالمية (WTO) حالة دراسية مقارنة لدول نامية مختارة، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل: 18-17.
- الامم المتحدة (1999)، بيان بشأن العولمة واثارها على التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مجلة البيان، العدد 18.
- امين، جلال (1998)، العرب والعولمة، سلسلة اقرأ، مركز دراسات الوحدة العربية، القاهرة: 26.
- بلوناس، عبد الله (2008)، عولمة الاقتصاد: الفرص والتحديات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 24 (1): 197.
- الجبوري، عبد الرزاق حمد حسين (2006)، دراسة الاثار المترتبة لمنظمة التجارة العالمية (WTO) على تجارة السلع الزراعية العربية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، 2 (4): 18.
- الحشماوي، محمد، (2006)، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر: 24.
- الخطراوي، محمد الفرج (1999)، محاضرة بعنوان: منظمة التجارة العالمية ومستقبل التنمية الصناعية بالمملكة العربية السعودية، القيت في الغرفة التجارية الصناعية، الرياض.
- الحيالي، اسعد ابراهيم مصطفى (2013)، واقع تجارة الحبوب الاستراتيجية في بعض البلدان النامية بظل تأثير سياسات العولمة، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل: 28-35.
- زكي، رمزي (1993)، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وآثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت: 15.
- شحاتة، حسين (1998)، النظام الاقتصادي العالمي واتفاقيات الجات، الطبعة الاولى، دار البشير، طنطا، القاهرة: 28.
- طاقة، محمد (2001)، العولمة الاقتصادية، تقديم د. قيس محمد نوري، الطبعة الاولى، مطبعة السطور، بغداد: 43.
- عاصم، سعد عبد الله مصطفى ومحمد عبد الكريم منهل العفدي وصادق جمعة الشيخ (2004)، المستلزمات الزراعية في العراق، رؤية مستقبلية للتجهيزات الزراعية بين الواقع والطموح، وزارة الزراعة، بغداد: 23-25.

العبد، فدوى علي الحاج حسين (2005)، اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في تحقيق مستويات ملائمة من الامن الغذائي في بلدان منخفضة الدخل، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل: 115.

العسلي، حمزة عدنان (2006)، اثر التحرير المالي على عوائد الاسهم وحجم تداول اسهم قطاع البنوك في الاردن، رسالة ماجستير، كلية ادارة المال والاعمال، جامعة آل البيت، المفرق.

العفوري، عبد الواحد (2000)، العولمة والجات (الفرص والتحديات)، مكتبة مدبولي، القاهرة: 14.  
غزال، قيس ناظم (2003)، اثر العولمة في الاداء الزراعي في بلدان نامية مختارة، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل: 158-166.

الفخري، عمر هشام صباح (2006)، اثر سياسات منظمة التجارة العالمية في الصادرات الاجمالية والمصنعة في مجموعة مختارة من البلدان النامية، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل: 114.

قاسم، حسين محرم (1989)، تقدير وتحليل العوامل المؤثرة على الصادرات الزراعية في بلدان نامية مختارة للفترة (1965-1985)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل: 124.

قريشي، ضيا (1996)، العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة، مجلة التمويل والتنمية، 33(1): 30.  
القوطجي، إيفين ثامر نوري (2011)، واقع الصادرات الزراعية في بعض البلدان النامية في ظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية للمدة 1980-2010، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل: 83.

اللقماني، سمير بريك (2003)، منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية، الطبعة الأولى، دائرة المكتبة الوطنية، الرياض: 36.

المجالي، عصام (2000)، تأثير العولمة وتحرير التجارة على المنطقة العربية اجتماعيا واقتصاديا، مجلة الامارات اليوم، العدد 123: 60-62.

المحيشي، اسماعيل عبد المجيد (2007)، تأثير منظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية لدول المغرب العربي، مجلة البحوث الاقتصادية، 1: 8.

مرزوك، عاطف لافي (2008)، العولمة ومستقبل الصراع الاقتصادي العربي الاسرائيلي، مطبعة دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الاولى، بغداد: 40-46.

المسافر، محمود خالد (2002)، العولمة الاقتصادية، هيمنة الشمال والتداعيات على الجنوب، بيت الحكمة، بغداد: 215.

المشهداني، محمد صبحي عباس (2012)، تقدير وتحليل دوال استيرادات محاصيل الحبوب الاستراتيجية في البلدان النامية للمدة (1980-2010)، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل: 75-76.

هاشم، فؤاد (2006)، التجارة الخارجية والدخل الاهلي، مكتبة النهضة المصرية للنشر، القاهرة: 60.  
يسين، السيد (1998)، في مفهوم العولمة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 228: 12-13.

اليونس، دعاء قاسم صبري (2010)، واقع الاداء الزراعي في بعض البلدان النامية بظل تأثير سياسات منظمة التجارة العالمية للمدة 1985-2007، رسالة ماجستير، كلية الزراعة والغابات، جامعة الموصل: 21-25.

C. petter Timmer (1994), Food price and agricultural development The relevance of the Asian experience to Africulture vural development,1(1):14.

Stuteski, J and Esthev S., Steven T. (2000), The liberalization of trade in the Caribbean, Journal of Finance and Development, 37(2):24-27.

Karama charya, B. K. (2010), Agreement Indias agriculture Trade policy Reform, Konavk press, Delhi: 25.

World trade organization, (1998), Globalization and Trade, Annual Report, Geneva.

